اسباب التأويل في الصفات الالهية

Reasons for interpretation in the divine attributes

أ.م.د سعد احمد علوان

الجامعة العراقية / كلية التربية للبنات

Saad.alanezee٠@gmail.com

D.Saad Ahmed Alwan

Iraqi University / College of Education for Girls

الملخص

تناولت في هذا البحث معنى التأويل فبمعرفته ومعرفة معناه يسهل علينا حقيقته وبذلك يتجلى لنا ان كان تطبيقه على الصفات الالهية من حيث الجواز او عدمه , ثم بينت الضوابط المتعلقة بالتأويل والتي وضعها علماء اجلاء في علم الاصول وكذلك ذكرت الشروط الخاصة بهذا الموضوع وكان قصدي من ذلك السعي لوضع حل صحيح نتبعه في المسائل الاعتقادية وأرجو ان يكون هذا البحث خطوة ايجابية في حل ازمة عقدية قد قسمت ألامه الاسلامية الى فرق ودفعتهم الى التنازع والتناحر.

Abstract

In this research, I dealt with the meaning of interpretation, so by knowing it and knowing its meaning, it becomes easier for us to know its truth, and thus it becomes clear to us whether it is applied to divine attributes in terms of permissibility or not. To develop a correct solution that we follow in matters of belief, and I hope that this research will be a positive step in resolving a doctrinal crisis that has divided the Islamic nation into groups and pushed them into conflict and rivalry.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

المقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور انفسنا وسيئات اعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله ﷺ .

اما بعد :

فان خير العلوم وأشرفها هو علم الصفات الالهية لتعلقه بالله تعالى، ومن نعم الله تعالى على عباده هي تيسير لهم الكلام ليفهم بعضهم بعضا، فيسر سبحانه وتعالى كتابه المجيد وأنعم عليهم بعقل يميز الحق من الباطل ومما زاده ميزة انه تابع للوحي لا يخالفه، فالعقل السليم لا يعارض النقل الصحيح الثابت .

ومن المعلوم ان اكثر علوم العقيدة اهمية وحساسية وخطورة عبر الازمنة هو علم الصفات الالهية حيث وقع فيه الخلاف وتضاربت فيه الاراء بمختلف مذاهبها، فحدثت على مر العصور معارك فكرية حامية حول هذا الموضوع فهو من الاهمية بمكان .

ومع اهميته فإنه من اخطر المزالق لمن غلا في استعماله او سلك مسلك اصحاب الاهواء، وغالب ما حمل هؤلاء على التأويل هو تنزيه الله تعالى عن مشابهة خلقه تارة والتوفيق بين مفاهيم الاسلام وأحكامه وعقائده الثابتة بالوحي تارة اخرى .

وفي هذا البحث رأيت ان اكتب في اهم الاسباب التي دفعت الى التأويل في مسائل الصفات الالهية .

اعلم اكرمك الله ان هذا الموضوع لا يختصره بحث بل تُجمع اطرافه بمؤلفات كبيرة لكني اختصر قدر الامكان في ذلك، وقد قسمته الى تمهيد وأربعة مباحث وهي كالآتي: اما التمهيد فهو عبارة عن مدخل للموضوع، واما المبحث الاول فبينت فيه حقيقة التأويل من حيث اللغة والاصطلاح، واما المبحث الثاني فبينت فيه حكم الخوض في مسائل الاعتقاد

والمبحث الثالث ذكرت فيه شروط التأويل والمبحث الرابع خصصته في اسباب التأويل، ثم خاتمة ذكرت فيها اهم ما توصلت اليه من نتائج ثم المصادر.

اهداف البحث:

١- معرفة الله تعالى كما يجب وكما يريد ان يُعرف هو سبحانه فإذا عرفناه عبدناه حق عبادته .

٢- بدون معرفة الله تعالى وصفاته يموت القلب ولا يحيى الا بمعرفته وما يتعلق به .

٣- ابراز عقيدة الصحابه رضي الله عنهم وكذلك من تبعهم في مثل هكذا مسائل.

٤- إعانة طلاب العلم في معرفة ما يتعلق بالله تعالى من صفات وبيان اهميتها.

٥- تحذير السلف الصالح من الخوض في مسائل الصفات الا لأهل العلم والاختصاص خشية الوقوع في مخالفات بقصد او عن غير قصد .

اسئلة البحث:

١- ما هو التأويل ؟

٢- ما هي اقوال اهل العلم في حكم الخوض في مثل هذه المسائل ؟

٣- ما هي ضوابط التأويل ؟

٤- ما هي شروط التأويل ؟

والله تعالى اسال ان اكون قد وفقت في عملي واسأله ان ينفعني به وان يكون خالصا لوجهه الكريم انه ولي ذلك والقادر عليه .

تمهيد:

الناظر في باب الاسماء والصفات الالهية يجدها قد وردت على ثلاثة اقسام

قسم خاص بالأسماء والثاني خاص بالصفات والثالث خاص بالأخبار .

فما ورد من اسماء في اخبار صحيحة اثبتناه ويصح حينها اشتقاق صفة او خبر منه وليس ألعكس وهذا القسم اخص من غيره .

وأما ما ورد من صفات في اخبار صحيحة كذلك نثبتها وهو اوسع من

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

القسم الاول، فما صح صفة ليس شرطا ان يصح اسماً، فقد يصح وقد لا يصح مع ان جميع اسماء الله تعالى مشتقة من الصفات .

وأما القسم الثالث وهو قسم الاخبار فهو اوسع مما سبق، فالله تعالى يخبر عن نفسه بأسماء وصفات وكذلك يخبر بما ليس باسم ولا صفة كألفاظ – الشيء والقائم بنفسه والصانع .

لذلك كان القسم الاول والثاني توقيفيان، قال الامام الدارمي (ونَصِفه – سبحانه – بما وصف به نفسه ووصفه به الرسول)[1] .

واما القسم الثالث فهو بين التوقيف وعدمه، فإن الله تعالى لا يُخبَرُ عنه الا بما ورد به الدليل وهو شامل للأسماء والصفات وما ليس باسم ولا صفة مما ورد به النص كـ – الصانع – مثلا فإنها غير توقيفيه لأنها اخبار لا تدخل في الاسماء ولا في الصفات، فالأخبار عنه سبحانه قد يكون بشيء حسن او بشيء ليس بسيء، اي لا ينافي الحسن فيخبر عن الله به متى ما كان معناه مقررا، لان باب الاخبار لا يشترط فيه التوقيف، بشرط الاستفهام عن مراد المتكلم فيه عند الاخبار به، فإن اراد به ما يليق بالله تعالى فمقبول وإن اراد غير ذلك فمردود[2] .

المبحث الاول:
التأويل في اللغة والاصطلاح

– التأويل في اللغة:

غالبا ما تتشابه معاني الالفاظ في مفهومها الاصطلاحي فحينها يكون الركون الى معرفتها من حيث اللغة خير معين على ايضاحها ومعرفة معانيها خاصة اذا كان اللفظ المطلوب فهمه من الاهمية بمكان اذا تعلق الامر بمسائل العقيدة، ومن ذلك لفظ – التأويل – فقد

(١) الرد على الجهمة، الدارمي، ١/ ٢١ .

(٢) ينظر: رساله في العقل والروح، تقي الدين ابن تيمية، ٢: ٤٦.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

كثرة معانيه وهنا نسلط الضوء على معناه اللغوي ثم ننتقل الى معناه الاصطلاحي .

فمعناه في اللغة: ما يؤول اليه الشيء .... آل الرجل لأهله وعياله اي رجع اليهم[١]، وآل الشيء يؤول أولا ومآلا رجع ... وأوله وتأوله بمعنى فسره[٢].

وعلى هذا المعنى اللغوي يكون المراد منه راجع الى نفس المتكلم ويكون على نوعين احدهما بيان مراد المتكلم وهو ما يطلق على التفسير، والثاني بمعنى الموجود الذي يظهر به المتكلم الى الواقع، فالتفسير هو شرح الكلام وكشف معناه، والتأويل هو فعل المأمور به، والله اعلم .

التأويل في الاصطلاح:

تعددت الاقوال في تعريف التأويل خصوصا عند أئمة المسلمين من اهل الاختصاص، ومن هذه التعريفات القول بأن (التأويل رد الظاهر إلى ما إليه مآله في دعوى المؤول)[٣] .

وقال ابن حزم (نقل اللفظ عما اقتضاه ظاهره وعما وضع له في اللغة إلى معنى آخر) [٤]، وكذلك من تعريفاته: (هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام)[٥].

ومن المعلوم ان فرق الاسلام كثيرة ولكل فرق آرائها ومعتقداتها وما تراه مناسبا لمذهبها وبذلك تكون حريصة كل الحرص على ان تتأول النصوص التي لا تؤمن بها الى ما تريده على حسب القواعد التي اصلتها في مذهبها فيكون حينها موافق لها فما وافقها اقروه وما خالفها أولوه ومنها على سبيل المثال فرقة الجهمية حيث قالوا ان الله لا يتكلم ولا يكلم احدا ولا يُرى بالأبصار الى غير ذلك

(١) الصحاح للجوهري، ١٦٢٧.
(٢) لسان العرب، ابن منظور ،١١/ ٣٢

(٣) البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، ١٩٣/١ .
(٤) الاحكام في أصول الاحكام، ابن حزم الظاهري، 42.
(٥) العقيدة التدمرية، تقي الدين احمد بن عبد الحليم بن تيمية، ٣٧ .

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

ويتبعهم في ذلك خلقا كثيرا لقلة مفهومهم للنصوص، لذلك كثرة معانيه، والراجح والله اعلم هو القول بان: التأويل هو الحقيقة التي يؤول اليها الكلام .

المبحث الثاني: النهي عن الخوض في مسائل الصفات

كل علم يكون فتنة للمتلقي من عوام الناس لا ينبغي التحدث به فقد يكون ضارا على السامع، لذلك نبه العلماء على ما ينبغي للعالم النظر الى أثر ما يبينه للعوام خشية ان يحمل كلامه على غير ما يقصده.

فالمهم ان تعرف ما الذي يترتب على ما تبلغه للناس لان الله تعالى بعث الرسل وانزل الكتب من اجل المصالح ودرء المفاسد، فاذا اصب العلم يفضي الى مفسدة فليس ثمة منفعة في اظهاره، قال ابن مسعود ﷺ (ما من رجل يحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة)[1]

ويقول عبد الرَحمن بْن مهدي (لَا يَكُونُ الرَّجُلُ إِمَامًا يُقْتَدَى بِهِ حَتَّى يُمْسِكَ عَنْ بَعْضِ مَا سَمِعَ)[2].

ومع ذلك كانوا لا يرون كتمان العلم مطلقا بل لا بد من تبيانه حيث يصلح ذلك لمن لا يفتتن به لوجوب تبليغه حتى لا يدخل في وعيد من كتم علما، ويكرهون تبيانه اذا ما آل الى فتنة لبعض الناس فلا ينبغي للعالم حينذاك التحدث به فيكون منع بيانه في مثل هذه الامور على العامه من الناس خشية ان يفهموها على غير وجهها الصحيح المعروف عند علماء الامة من اهل العلم وطلبته، فلا يجوز كتمانه عليهم وفي ذلك بوب الامام البخاري بابا في صحيحه على هذا المفهوم فقال (باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية ان لا يفهموا)[3] فالإمساك

(١) رواه مسلم، ١/ ١١
(٢) المصدر نفسه
(٣) الجامع الصحيح، محمد بن اسماعيل

عن بيان مثل هكذا علم عن العامة امرا مطلوبا حتى لا يتخذها وسيلة في اثارة الشبه[١] .

وباب الاسماء والصفات من واجبات الانسان في دينه فهي من مكملات معرفة الله تعالى إذ هي امر قد اشتد به الخلاف بين فرق المسلمين فقد تعرض هذا الباب الى عواصف شديدة منذ زمن بعيد قد غيرت مفاهيم عديدة فالتبست مسائله على كثير من الناس حتى عجز اغلب طلاب العلم عن ادراك حقيقتها او التمييز بين الحق والباطل فكيف بعوام الناس!؟ .

علما ان معرفه الله تعالى لا تكتمل الا بمعرفة ما يجب له سبحانه وما يستحيل عنه اذ هي زبدة دعوة الرسل عليهم السلام، فهم مرسلون ليعرفوا الناس بربهم وخالقهم فيعبدوه في ضوء تلك المعرفة .

المبحث الثالث:
شروط التأويل

يعتبر التأويل من اكثر الامور اهمية وحساسية على مر العصور قال الامام الجويني (فلا أرى في علم الشريعة بابا أنفع منه لطالب الأصول والفروع)[٢]

لذلك حظي بوفرة من الدراسة والمناقشات بين اهل الاختصاص لانه يدرس مسائل عقائدية وفكريه حساسة لكن هذا الامر لم يكن محل اختلاف بين الرعيل الاول من صحابة رسول الله ﷺ ولعل ذلك يرجع الى فهمهم للنصوص والى مراد الله تعالى ومراد رسوله ﷺ باعتبارهم الاقرب الى لغة الوحي وإنما ظهر الاختلاف بظهور الفرق حيث اعتمدت اغلب الفرق على سلاح التأويل فكان هو الاقوى في الدفاع عن الفرقة او المذهب لإثبات عقائدهم، ولخطورة واهميته اهتم العلماء بوضع علماء شروطا

البخاري، كتاب بدء الوحي

(١) ينظر، فتح الباري، ١٤/ ٢٤

(٢) البرهان في اصول الفقه، ١/ ١٤٦

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

وضوابطا له حتى لا ينزلق من امتطاه الى مخالفة الشرع ومراد الله تعالى .

ومن هذه الشروط :

١- حمل النص على ظاهره:

وهذا الضابط لا يجوز العدول عنه الا بدليل اقوى منه يدل على صرف اللفظ عن ظاهره، ومعناه الالتزام بظواهر النصوص وان كل تأويل خرج عن لسان العرب او عرف الاستعمال هو تأويل فاسد وبيانه ان التمسك بالظاهر يقتضي ظهوره في مقصود المتكلم من جهة وضع اللسان ومن جهة العرف قال الامام الشافعي رحمه الله (فكل كلام عاما ظاهرا في سنة رسول الله فهو على ظهوره وعمومه حتى يُعلم حديث ثابت عن رسول الله يدل على انه إنما اريد بالجملة العامة في الظاهر بعض الجملة دون بعض)[١] وقال الزركشي: ويعتبر في التفسير الاتباع والسماع .... وما لا يحتمل الا معنى واحدا حُمل عليه وما احتمل معنيين او اكثر ... فان ظهر احد المعنيين حمل على الظاهر الا ان يقوم دليل على صرفه عن ظاهره[٢] وهذا الضابط مهم في باب الصفات لانا نجد ان من أول الصفات الالهية يعتقد ان ظاهرها دال على معانٍ لا تليق بالذات الالهية بل هي صفات تشبيه الخالق بالخلق عندهم فأوجبوا فيها التأويل قصدا لتنزيه الله تعالى عن مشابهة خلقه فأولوها الى معنى آخر يقتضي التنزيه في ظنهم، والصحيح ان ظاهر نصوص الصفات دالة على مخالفتها لصفات المخلوقين لا تليق الا به سبحانه مع تنزيهه عن مشابهة خلقه فالعمل بظاهرها هو الاحوط لأنه عمل القرون المفضلة الا بدليل يصرفه عن ظاهره (ولا يحل لاحد ان يحمل آية عن ظاهرها ولا خبرا عن ظاهره لان الله تعالى يقول ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ ... ومن احال نصا

(١) الرسالة، الامام الشافعي، ١/ ٣٤١

(٢) ينظر: البرهان في علوم القران وهو نقلا عن ابو نصير القشيري، ٢/ ١٥٠

عن ظاهره في اللغة بغير برهان من آخر او اجماع فقد ادعى ان النص لا بيان وقد حرف كلام الله تعالى ووحيه الى نبيه ﷺ عن موضعه)[١].

٢- ان يكون اللفظ قابلا للتأويل داخلا في مجاله:

من المعلوم عند الاصوليين انه لا يعدل عن الظاهر من اللفظ الى التأويل الا حين يستحيل فهم ذلك الظاهر فإذا تعذر ذلك فواجب توفر شرطان وهما: ان يكون اللفظ قابلا للتأويل وان يكون داخلا في مجاله، ومثاله قوله تعالى في سورة النساء ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾ فالذي اول لفظ الخليل - بالفقير[٢]- فقد أخل بمعنى الآية فابراهيم عليه السلام قد عُرف بالكرم وانه قدم عجلا سمينا لضيوفه فلا يصلح ان يطلق عليه فقيرا، قال القرطبي (وابراهيم كان محبا لله وكان محبوبا)[٣] ويظهر من تفسير القرطبي لكلمة - خليلا - هو الصحيح لتفسير الآية، وبهذا يكون دخول اللفظ في مجال التأويل وعدمه هو قابليته للاحتمال فإن كانت دلالته على المعنى ظنية فذلك يعني قابليته للتأويل وعندما تكون دلالته قطعية فذلك يعني عدم قابليته للتأويل[٤] ،قال ابن دقيق (ونقول في اللفظ المشكل انها حق وصدق على الوجه الذي اراده -الله تعالى - ومن أوّل شيء منها فان كان تأويله قريبا على ما يقتضيه لسان العرب وتفهمه في مخاطباتها لم ننكر عليه.... وان كان تأويله بعيدا توقفنا عنه ...ورجعنا الى القاعدة في الايمان بمعناه مع التنزيه)[٥].

٣- وجود موجب للتأويل:

من موجبات التأويل وجود تعارض بين النصوص، فيكون التوفيق بينها سعيا

(١) النبذة الكافية، ابن حزم الظاهري، ٣٧ .
(٢) ينظر تفسير البغوي ١/ ٧٠٦
(٣) الجامع لاحكام القران، ٥/ ٤٠٠
(٤) ينظر ضوابط التأويل عند الاصوليين، د. عبد الحميد سوسه ،١٢٦.
(٥) البحر المحيط في اصول الفقه، الزركشي، ٥/ ٤١ .

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

لأعمال النصوص كلها، ولكي يكون التأويل صحيحا لا بد من ثبوت موجب صحيح معتبر له .

والاصل في النصوص الشرعية هو حمل النصوص على ظاهرها الا ان يكون هناك موجب يستلزم منه صرفه عن معناه الظاهر فعندها يجب ازالة ذلك التعارض، ومعلوم انه لا يوجد تعارض بين نصوص الشرع لان المصدر واحد فإذا ظهر تعارض عند البعض فإنه يكون في ذهن الناظر، فلا وجود له في الواقع فلا يمكن عقل صريح مع نقل صحيح، فيتضح ان موجب التأويل في نصوص الشرع هو التوفيق بين مدلولات النصوص ذات التعارض الظاهر قال ابن حزم (فأن قالوا: بأي شيء تعرفون ما صُرف من الكلام ؟ قيل لهم ... نعرف ذلك بظاهر آخر مخبر بذلك او باجماع متيقن منقول عن رسول الله ﷺ وعلى انه مصروف عن ظاهره فقط)[1].

٤- احتمال اللفظ للمعنى المؤول اليه:

وفي هذا الشرط لا بد من دلالة تركيب الكلام والسياق عليه لان اللفظ الواحد قد يختل معناه باختلاف سياقه الكلام فلا يجوز تأويل اللفظ الى معنى يحتمله في اصل اللغة دون النظر الى موقعه في سياق الكلام (فإن اللفظ قد لا يحتمل ذلك المعنى لغة وإن احتمله فقد لا يحتمله في ذلك التركيب الخاص وكثير من المتأولين لا يبالي اذا تهيأ له حمل اللفظ على المعنى بأي طريق امكنه ان يدعي حمله عليه)[2] .

اما اذا كان اللفظ لا يحتمل المعنى ولا يدل عليه بوجه من الوجوه فعندها يكون التأويل باطلاً، واي معنى لا يحتمله اللفظ بطريق من طرق الدلالة فلا يجوز المصير اليه .

(١) الاحكام في اصول الاحكام، ٣/ ٤١.
(٢) الصواعق المرسله، ١/ ٢٨٩

المبحث الرابع:
اسباب التأويل

من اكثر المواضيع حساسية وخطورة عبر التأريخ هو تأويل النصوص الاعتقادية فقد وقع فيه الخلاف وتضاربت فيه المذاهب سلبا وإيجاباً على عكس القرون المفضلة، اذ انه لم يكون الخلاف والجدال موجودا عندهم ولعل ذلك يرجع الى فهمهم لنصوص الاعتقاد فهما سليما كيف لا وقد وصفهم النبي ﷺ بأنهم خير الناس قال ﷺ (خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم)[١] .

انما ظهر الخلاف وكثرت النزاعات بظهور المذاهب السياسية والاعتقادية حيث ظهرت الفرق واتخذت من التأويل سلاحا لها ومطية توصلها الى ما نشأت عليه من الهوى .

ومع اختلاف النوايا في التأويل فان هناك اسبابا جالبة له وجماعها اربعة: فمنها ما يخص المتكلم نفسه ومنها ترجع الى السامع، فالذي يرجع الى المتكلم منها سببان: نقصان بيانه وسوء قصده، واما ما يتعلق بالسامع فهما: سوء فهمه وسوء قصده، فإذا انتفت هذه الاسباب الأربعة انتفى التأويل واذا وجدت او بعضها وقع التأويل[٢].

ويدل على ذلك ان الصحابة ﷺ كانوا اذا أُشكل عليهم امرا سألوا رسول الله ﷺ فبين لهم المسألة فكانوا حينها لا يفرقون بين آيات الاوامر والنواهي فلم يتجاوزوا حدود الشرع، وبعد وفاة رسول الله ﷺ قد ساروا على نفس المنهج من الاهتمام بما امر الله به وترك ما نهى عنه فكانوا في اوامر الاعتقاد على ما كانوا عليه في حياة النبي ﷺ فلم يتعرضوا الى تأويل ولم يحصل بينهم خلاف، وكذلك عصر التابعين والى ان ظهر الجعد بن درهم بقوله بخلق القران ونفي الصفات

(١) رواه البخاري، برقم ٣٦٥ .

(٢) ينظر، الصواعق المرسلة ،٢/ ٥٠٠

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

وتعطيلها (ومعلوم ان عصر الصحابة وكبار التابعين لم يكن فيهم من يعارض النصوص بالعقليات)[1].

ومن اهم الاسباب التي ادت الى تأويل الصفات الالهية اربع وهي اغلب ما يستند اليها اهل التأويل ومنها قولهم :

١- دلالة نصوص الصفات هي دلالة لفظية لا تفيد علماً :

ومعنا ذلك ان ظاهر النص موهم للتشبيه وهو غير مراد الله تعالى بل المراد شيء آخر غير الظاهر فلا بد من صرفها عن ذلك وتأويلها، مع انهم يقرون بان الواجب اتجاه هذه النصوص ان تحمل على ظاهرها الا ان ياتي دليل قطعي يصرفها عن ذلك، ودافعهم في ذلك تنزيه الله تعالى عما سموه تشبيها، ودليلهم: ان الظواهر النقلية اذا عارضت الدلائل العقلية لا يمكن تصديقها ولا تكذيبها لامتناع اجتماع النقيضين ولا يمكن كذلك تصديق النقل وتكذيب العقل لان العقل اصل النقل .

قال ابن القيم (والقائلون بأن اليقين والعلم انما يحصل من الادلة العقلية لا من الادلة السمعية هم هؤلاء – الفلاسفة – وعنهم تلقى هذا الاصل .... الذي يتضمن عزل النبوات وما جاءت به الرسل عن الله)[2] .

فمن اعظم الاسباب للتأويل هي الاعتقاد ان ظاهر النص يوهم التشبيه والتجسيم وهذا امر يجب ان ينزه الله تعالى عنه فقدموا التأويل، قال ابو علي السكوني (فأعلموا ارشدكم الله واسعدكم ان جميع ما ورد في الشرع من المتشابهات التي يستحيل ظاهرها على الله لاجل استحالة التجسيم والتشبيه في حقه تعالى .... فتأويل ذلك كله واجب)[3].

٢- تقديم العقل علة النقل: يرى اهل

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٥/ ٢٤٤.

(٢) الصواعق المرسلة، ٢/ ٧٥٩ .

(٣) لحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام، ابو علي السكوني، ١٤٢ .

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

التأويل ان العقل هو الاصل الدال على صحة الشرع بمعرفة الله تعالى وصدق الرسول ﷺ فهو مصدر يصار اليه عند الاختلاف وادعوا ان نصوص الوحيين تبع له (وإن كان مضمون الشرع المتصل بنا مخالف لقطعية العقل فهو مردود قطعا)[١]، وعلى هذا فيكون التأويل واجبا على كل ما قضى العقل باستحالته (ولا يصح ان يأتي في الشرع ما يضاد العقل فإنه الذي يشهد بصحة الشرع ويزكيه من وجه دلالة المعجزة على صدق الرسول فكيف يأتي الشاهد بتكذيب المزكي؟ وهذا محالٌ عقلا)[٢]. يتضح لنا ان المتكلمين يقدسون العقل ويجعلون الشرع تابعا له، بل هو الميزان والحكم لما يؤخذ به وما لا يؤخذ به من الشرع .

ومما سبق يتبين ان هناك تعارض بين العقل والنقل وهذا مفهوم خاطئ فليس كل ما تعرفه وتتيقن منه عقلا يكون اصلا للسمع ودليلا على صحته بسبب ان المعارف العقلية كثيرة جدا وليس كل العلوم العقلية يعلم بها صدق الرسول ﷺ بل يكون ذلك بالآيات والبراهين فلا تكون كل المعقولات اصلاً للنقل وليس القدح ببعض العقليات قدحاً في جميعها، كما انه ليس القدح في بعض السمعيات قدحاً في جميعها[٣]، فإذا تعارض الشرع الثابت بصحته مع العقل لزم تقديم الشرع لان العقل قد صدق الشرع ومن لوازم تصديقه قبول خبره .

بدليل ان الصحابة ﷺ لم يعارضوا الشرع بعقولهم بل كانوا اذا حصل عندهم تعارض ظاهر لتهموا عقولهم وكانوا يسألون ويستفهمون حتى يزيل عنهم ما ظنوه معارضا لعقولهم .

(١) الارشاد للجويني ،٣٦٠ ،

(٢) ينقل هذا الكلام عن اهل التأويل ابو بكرابن العربي في كتابه قانون التأويل، ٦٤٦.

(٣) ينظر درء تعارض العقل والنقل، ٩٠.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

ومن الادلة على الزام العقل قبول حقيقة النصوص وان لم يدركها مسأله الروح في قوله تعالى ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً ﴾ (الاسراء – ٨٥) فأيا كان الراجح من تفسيرها عن علماء التفسير وغيرهم فامرها وحقيقتها لا يعلمها الا الله تعالى .

ومنه حديث النبي ﷺ عند اخباره عن تكلم البقرة مع صاحبها حين ركبها وضربها[١].

فكان معلوما من الدين بالضرورة الايمان بالرسول ﷺ ايمانا مطلقا وتصديقه بكل ما اخبر به .

٣- الطعن في ثبوت اخبار الآحاد:

قبل الشروع ببيان هذا السبب لابد من معرفة معنى حديث الآحاد: قال ابن حجر (وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غي معلل ولا شاذ)[٢].

ان مسالة الاخذ بخبر الآحاد قد شغلت العلماء قديما وحديثا من حيث العمل به وحجيته خصوصا في مسائل العقيدة، وكان الاختلاف هل ان خبر الآحاد يفيد العم مطلقا ام يفيد الظن، ام يفيد العلم بقرينة ؟

واختصارا لهذا الاختلاف فإنه لا يقول عاقل بتصديق كل هذه الاخبار دون النظر الى حالها مع وجود قرينة تدل على صدقها .

قال ابن القيم (خبر الواحد بحسب الدليل الدال عليه فتارة يجزم بكذبه لقيان دليل كذّبه وتارة يظن كذبه اذا كان دليل كذبه ظنيا وتارة يتوقف فيه فلا يترجح صدقه ولا كذبه، واذا لم يقم دليل احدها وتارة يترجح صدقه ولا يجزم به وتارة يجزم بصدقه جزما لا يبقى معه شك فليس خبر كل واحد يفيد العلم ولا الظن)[٣].

(١) الحديث يرويه البخاري في صحيحه برقم (٣٤٧١) ولم اذكره هنا خشية الاطالة .

(٢) نخبة الفكر، ابن حجر العسقلاني، ٢٢ .

(٣) مختصر الصواعة المرسلة، ٥٥١ .

اذاً كل خبر أُسند الى رسول الله ﷺ ونقله الثقات وتلقته الامة بالقبول فإنه يوجب العلم والعمل به لان الامه لا تجتمع على ضلالة .

وفي هذه المسألة اشترطت بعض الفرق عدم الاخذ بهذه الاحاديث خاصة في مسائل الاعتقاد على اعتبار انها ظنية، قال القاضي عبد الجبار (واما ما لا يعلم كونه صدقا ولا كذبا فهو كأخبار الآحاد وما هذه سبيله يجوز العمل به اذا ورد بشرائط فاما قبوله فيما طريقه الاعتقاد فلا)[١] وهذا رد لاحاديث الآحاد الصحيحة لانها لا تقتضي العلم في العقائد ولانها مضنونه بحجة ان رواتها غير معصومين من الخطأ والكذب وهذه الاحاديث يكون العمل بها في مسائل الشريعة غير الاعتقادية[٢] .

معلوم ان اهل الحديث يمحصون كل الاخبار ويميزون الصحيحة منها من الضعيفة فلا يخفى عليهم بيان ان خبر الآحاد الصحيحة لا تفيد علما او مظنونة وتحتمل الصدق والكذب، فعنئذ لم يكن في تفريقهم فائدة بين الصحيح والضعيف اذ ان الجميع مظنون محتمل .

٤- حمل النص على المجاز:

للمجاز معان كثير ذكرها العلماء ومنها هو (ما افاد معنى غير مصطلح عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب لعلاقة بينه وبين الاول)[٣] الدافع للقائلين بالمجاز في الصفات الالهية هو تنزيه الله تعالى عن مشابهة المخلوق فقالوا: ان نصوص الصفات محمولة على المجاز لا على الحقيقة قال ابن الاثير (وكل ما جاء في القران والحديث من اضافة اليد والايدي واليمين وغير ذلك من اسماء الجوارح الى الله تعالى فإنما هو على سبيل المجاز والاستعارة، والله منزه عن التشبيه والتجسيم)[٤].

(١) شرح الاصول الخمسة ،٧٦٩ .
(٢) ينظر اساس التقديس، ٢١٥.
(٣) ينظر، الطراز، يحيى بن حمزة الطالبي
(٤) النهاية في غريب الحديث والاثر، ابن

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

وهذا القول كان له اثرا كبيرا في تأويل النصوص المتعلقة بالصفات عن معانيها الحقيقة وكان باباً واسعا يلجأ اليه من قال بالتأويل ومثاله عند المعتزلة في تفسير قوله تعالى ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ .....﴾ سورة البقرة – ١٥ –

فإنهم ينسبون الاستهزاء الى الله – تعالى عن ذلك – مجازا كما قال القاضي عبد الجبار، وإنما اجرى اللفظ على جزاء الاستهزاء مجازا[١].

يجدر بنا ان نذكر اول من الف في المجاز القران هو ابو عبيده بن المثنى البصري فأسماه – مجاز القران – ويعني به _ معني القران _ اي ما يعبر به عن اللفظ ويعتد به فلا يقصد في كتابه هذا بالمجاز قسيم الحقيقة، ومثاله في تفسير قوله تعالى ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾ قال (معناه هذا القران) ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ لا شك فيه)[٢]. وقد اعتمدت المعتزله وغيرها من الفرق على تأويل الصفات من منطلق المجاز .

فالمجاز عندهم هو احد المطايا التي استخدموها لتأويل حقائق الاسماء والصفات الالهية عن معانيها الحقيقة .

الخاتمة واهم النتائج

مما يلزم طالب العلم ان يتبع في العقائد منهج القرون الاولى المفضلة من الصحابة والتابعين واتباعهم باحسان فعقيدتهم صافية خالية من الجدال الفكري، قائمة على مراد الله تعالى كما علمهم رسول الله ﷺ والابتعاد عن كتب اهل التأويل التي لا تزيد مسائل العقيدة الا تعقيدا، ومما توصلت اليه من نتائج فهي تتلخص بالآتي :

١- ان اهل التأويل وان تعددوا فإنهم منهجهم واحد في تناول مسائل العقيدة،

الاثير، ٥/ ٣٠١

(١) ينظر، تنزيه القرآن عن المطاعن، القاضي عبد الجبار ،٣٥٣ .

(٢) مجاز القران، ابو عبيده البصري، ١/ ٢٩.

وإنما يكون الاختلاف بينهم في تطبيق هذا المنهج .

٢- الخوض في مسائل الصفات الالهية لا يجوز الا لاهل العلم والمعرفة.

٣- عرفنا معنى التأويل، وعرفنا الاسباب التي حملت اهل التأويل عليه.

٤- للعقل مكانة عظيمة في الدين الاسلامي وان الله تعالى قد اثنى على ارباب العقول وع هذه فان للعقل حدود عند تعارض النصوص الشرعية فلا يجوز ان يتعداها .

٥- اعتماد اهل التأويل على العقل وجعله هو الاصل في قبول النصوص من ردها خصوصا ما يتعلق بالأخبار عن الله تعالى .

٦- بسبب التأويل فقد انكر بعض من اعتمد عليه امورا ثبتت بالنصوص المتواتره .

وفي نهاية البحث ادعو طلبة العلم للبحث في مسائل الصفات الالهية فإن فيها المزيد ولا تزال تحتاج الى البحث والتحقيق، وتكون على شكل دراسة خاصة مستفيضة لبيان الحق فيها .

واخيرا فهذا جهد مقل فاسال الله تعالى ان ينفعني به وينفع به غيري وان يجعله خالصا لوجهه الكريم، واصلي واسلم على صاحب المنهج القويم نبينا ومعلمنا ﷺ وعلى آله وصحبه اجمعين .

المصادر

- القرآن الكريم

١- اساس التقديس في علم الكلام، فخر الدين الرازي .

٢- الطراز، يحيى بن حمزة الطالبي .

٣- تنزيه القرآن عن المطاعن، القاضي عبد الجبار .

٤- درء تعارض العقل والنقل، تقي الدين احمد ابن تيمية .

٥- الإحكام في اصول الاحكام، ابن حزم الظاهري .

٦- الارشاد الى قواطع الادلة في الاعتقاد، امام الحرمين الجويني .

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

٧- البحر المحيط في اصول الفقه، بدر الدين محمد الزركشي .
٨- البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني .
٩- البرهان في علوم القران، بدر الدين محمد الزركشي .
١٠- الجامع الصحيح، محمد بن اسماعيل البخاري .
١١- الجامع لأحكام القران، محمد بن احمد القرطبي .
١٢- الرد على الجهمة، ابو سعيد عثمان الدارمي .
١٣- الرسالة في اصول الفقه، الامام محمد بن ادريس الشافعي .
١٤- الصحاح، ابو نصر اسماعيل لجوهري .
١٥- الصواعق المرسله على الجهمية والمعطلة ، ابن قيم الجوزية .
١٦- العقيدة التدمرية، تقي الدين احمد بن عبد الحليم بن تيمية .
١٧- مجاز القران، ابو عبيده بن المثنى البصري .
١٨- النبذة الكافية، ابن حزم الظاهري .
١٩- النهاية في غريب الحديث والاثر، ابن الاثير .
٢٠- تفسير البغوي، معالم التنزيل، الحسين بن مسعود البغوي .
٢١- درء تعارض العقل والنقل، تقي الدين ابن تيمية .
٢٢- رساله في العقل والروح، تقي الدين ابن تيمية
٢٣- شرح الاصول الخمسة، القاضي عبد الجبار.
٢٤- صحيح مسلم ،ابو الحسن مسلم بن الحجاج .
٢٥- ضوابط التأويل عند الاصوليين، د. عبد الحميد سوسه .
٢٦- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني .
٢٧- كتابه قانون التأويل، ابو بكر ابن العربي .
٢٨- لحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام،

ابو علي السكوني .
٢٩- لسان العرب، محمد بن مكرم ابن
منظور .
٣٠- مختصر الصواعة المرسلة، محمد بن
الموصلي .
٣١- نخبة الفكر، ابن حجر العسقلاني .